

تحليل تغيرات سعر الصرف الرسمي ودورها في الموازنة العامة في العراق

للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٣)

الباحثة: اطياف محمود شاكر أ.م.د. شعبان صدام منشد الأمانة

جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

Shaban.manshed@uobasrah.edu.iq

Adminpg.atiaf.mahmood@uobasrah.edu.iq

تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٣/٤/٢٦

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٣/٤/٩

المستخلص:

تهدف الدراسة الى تتبع مسار التغيرات التي قامت بها السلطة النقدية في سعر الصرف منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية عام (٢٠٢١) التي كان لها الاثر المباشر او غير المباشر في الموازنة العامة واتسمت هذه التغيرات باتجاه سعر الصرف نحو الارتفاع مقابل الدولار الامريكي منذ بداية المدة المذكورة ولغاية نهاية عام ٢٠٢٠ اذ اتخذت السلطة النقدية اجراءً مغايراً يخفض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي واعتمدت الدراسة في الوصول الى الهدف المنهج الاستقرائي ومستعملة الاسلوبين الوصفي والاحصائي في التحليل الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة الى ان التغيرات التي حدثت باتجاه رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار كانت تهدف الى استخدام سعر الصرف هدفاً وسيطاً لغرض تحقيق الغاية المتعلقة باستقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم، في حين ان التغير الذي حصل في نهاية الدراسة اي عام (٢٠٢٠) كان يهدف الى تعزيز موارد الدولة من مصدرها الاساسي وهو النفط الخام لتغطية نفقاتها المتزايدة في الموازنة العامة وقد نجحت الى حد كبير في ذلك ولكنها في الوقت نفسه تسببت بضرر كبير على مستويات الدخل الحقيقية للأفراد وخصوصاً اصحاب الدخل المحدودة والمنخفضة اذ دخلت شريحة كبيرة من الافراد تحت مستوى خط الفقر.

ومن ثم وضعت الدراسة مقترحات حول عملية التغير الرسمي للصرف تمثلت بان يكون هذا التغير مدروساً بصورة دقيقة بحيث تؤخذ بنظر الاعتبار الاثار المترتبة عليه بحيث تكون اثاره الايجابية تفوق اثاره السلبية.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف، الايرادات ، النفقات ، الموازنة العامة .

Analysis of changes in the official exchange rate and its impact on the general budget for the period (2003-2021)

Atyaf Mahmud Shakir

Dr.Shaban Saddam ALemara

Basra University / College of Administration and Economics /

Department of Economics

Abstract:

The study aims to track the course of changes made by the monetary authority in the exchange rate from 2003 until 2021, which had a direct or indirect impact on the general budget. The monetary authority took a different measure that reduces the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar. In reaching the goal, the study adopted the inductive approach, using the descriptive and statistical methods in economic analysis. The study concluded that the changes that occurred towards raising the exchange rate of the dinar against the dollar were aimed at using the exchange rate as a target. As a mediator for the purpose of achieving the goal related to the stability of the general level of prices and reducing inflation rates, while the change that occurred at the end of the study, i.e. the year 2020, was aimed at strengthening the state's resources from its main source, which is crude oil, to cover its increasing expenditures in the general budget, and it succeeded to a large extent in that, but it At the same time, it caused great damage to the real income levels of individuals, especially those with limited and low incomes, as a large segment of individuals entered below the poverty line.

Then the study put forward proposals about the process of the official change of exchange represented in that this change be carefully studied so that the effects of it are taken into account so that its positive effects outweigh its negative effects.

Keywords (exchange rate, revenues, expenditures, general budget).

المقدمة:

يعتمد الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصادا احادي الجانب في تكوين ناتجه المحلي الاجمالي بشكل رئيس على القطاع النفطي ويترتب على ذلك ان صادراته تتركز في السلعة التي ينتجها ذلك القطاع، لذا فان حصيلة الصادرات العراقية تأتي بالدرجة الاساسية من الصادرات النفطية ، وان الايرادات المتحققة من هذه الصادرات تشكل هي الاخرى نسبة عالية من الايرادات العامة للدولة في موازنتها العامة مما يجعل الاقتصاد العراقي معتمدا في موارده الاقتصادية على سلعة واحدة سوقها الاساسي هو سوق خارجي وان ما يستخدم منها داخليا يعد محدوداً جداً نسبياً وفي المقابل يلجأ الاقتصاد العراقي في تلبية طلبه المحلي من السلع والخدمات الى السوق الدولية ، وذلك لمحدودية التنوع في القاعدة الانتاجية مستفيداً من قدرته التصديرية في جلب العملة الاجنبية اللازمة لتغطية تلك الاستيرادات . وقد جعل هذا الارتباط الاقتصاد العراقي واحداً من الاقتصادات المنكشفة اقتصاديا بنسبة عالية .

ويحتل سعر الصرف في هذه العلاقة مع العالم الخارجي أهمية خاصة في الاقتصاد العراقي ، اذ ان قيمة صادراته واستيراداته سوف تحدد من خلال هذا السعر لذلك يجب على الحكومة الاهتمام كثيرا في الية تحديد قيمة العملة ومن ثم تحديد سعر صرفها لما لهذا السعر، من آثار اقتصادية متعددة سواء في قيمة ناتجه المحلي ام في صادراته الكلية أم في إيراداته التي تعتمد عليها موازنته العامة . ويجب في ضوء ذلك ان تكون التغيرات الرسمية لقيمة الدينار العراقي مدروسة بصورة معمقة بحيث تكون قيمة هذه العملة مقومة بصورة صحيحة ،اي يجب ان لا تكون مقومة بأعلى من قيمتها أو اقل من قيمتها على وفق ما تقره الجوانب النظرية والعلمية في النظرية الاقتصادية .

وتركز الدراسة الحالية على دراسة التغيرات التي حصلت في سعر صرف الدينار العراقي منذ حدوث التغيير السياسي في عام (٢٠٠٣) ولغاية نهاية عام (٢٠٢١) ومحاولة تحديد الجوانب الايجابية والسلبية لهذه التغيرات ومدى انعكاسها في

تقييم جانب مهم من الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن حصيلة العملة الاجنبية الناتجة من الصادرات العراقية مقومة بالعملة العراقية . بالإضافة الى تأثير ذلك في الموارد العامة للدولة واثرها في المنهاج السنوي الجاري والاستثماري . وتترك هذه الآثار مجتمعة آثاراً اقتصادية في دخول افراد المجتمع العراقي وقدرتهم الشرائية، وذلك بسبب ارتباط الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل كبير على السلع والخدمات الاجنبية

اهمية البحث :- تكمن اهمية الدراسة في ان سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي له تأثيرات كبيرة في استقرار مستوى الاسعار المحلية وبعدها استقرار النشاط الاقتصادي ،فضلا عن التأثيرات الاخرى المتعلقة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، ويعتمد سعر الصرف في السياسة النقدية بوصفه مثبثاً نقدياً وهدفاً وسيطاً لغرض تحقيق الاهداف النهائية المتعلقة بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ومواجهة ظاهرة التضخم وتعتمد الموازنة العامة للعراق في تمويلها على الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الإيرادات العامة وان قيمة الإيرادات النفطية بالدينار العراقي تتحدد من خلال تحديد قيمة سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي اذ كلما انخفض سعر الصرف زادت هذه الإيرادات بالدينار العراقي وبالعكس في حالة ارتفاعه.

مشكلة البحث:- يواجه الاقتصاد العراقي منذ عام (٢٠٠٣) مشكلة التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، وان هذه التغيرات لها انعكاسات في الاقتصاد العراقي بسبب الارتباط الكبير للاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي وتأثره بالصدمات العالمية وانعكاس ذلك في حصيلة العراق من موارده الاقتصادية من جانب وقدرته في تلبية الطلب المتزايد من جانب اخر، اذ تذبذب إيراداته العامة مقومة بالدينار العراقي بكمية النفط المصدر واسعاره فضلاً عن التغيرات في سعر الصرف .

هدف البحث:- معرفة التقلبات التي حدثت في سعر الصرف وتأثير هذه التقلبات في

الموازنة العامة خلال مدة الدراسة

فرضية البحث:- " تؤدي التغيرات في سعر الصرف بالاقتصاد العراقي الى اثار

اقتصادية ايجابية وسلبية تنعكس على جوانب مختلفة من الاقتصاد العراقي "

منهجية البحث :- يعتمد البحث المنهج الاستقرائي وذلك من خلال دراسة سعر

الصرف في الاقتصاد العراقي وتغيراته وصولا الى تأثيراته في الاقتصاد العراقي

باستخدام الاسلوب الوصفي والتحليل الاحصائي والاقتصادي للجوانب الاقتصادية

التي يتناولها موضوع الدراسة.

هيكل البحث :- لغرض اثبات الفرضية او نفيها وتحقيق اهداف الدراسة فقد قسم

البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول مفهوم سعر الصرف وانواعه واثاره

الاقتصادية، اما المبحث الثاني فقد ركز على هيكل الموازنة العامة اذ تطرق الى

تحليل الايرادات والنفقات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) اما المبحث الثالث فقد تناول

تحليل اثر سعر الصرف في الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) وانتهت الدراسة

بالاستنتاجات والتوصيات حول الموضوع .

المبحث الاول:- مفهوم سعر الصرف وانواعه واثاره الاقتصادية

اولا : مفهوم سعر الصرف

تعددت المفاهيم والصيغ المتعلقة بمفهوم سعر الصرف باختلاف النظم الاقتصادية

ومراحل التطور التي شهدتها فضلا عن الاختلاف في وجهات نظر الباحثين

والاساليب المستخدمة في تحديد سعر الصرف وسوف نتطرق الى مفاهيم وانواع سعر

الصرف في الادبيات الاقتصادية المختلفة .

ويعرف سعر الصرف بأنه نسبة التبادل بين وحدة النقد الاجنبية ووحدة النقد الوطنية

، وبمعنى أدق فان سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء او بيع عملة ما مقابل

وحدة واحدة من عملة اخرى (الياسري ، ٢٠٢٢ ، ٣٥) . ويعرف ايضا بأنه عدد

الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي أو ينظر الى سعر الصرف على انه عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (البعاج ،٢٠١٩ ،٦٥). و يمكن ان يعرف على انه العملة القابلة للتحويل يمكن مبادلتها بشكل قانوني بعملة اخرى قابلة للتحويل عند سعر الصرف . كذلك يمكن مبادلة العملات غير القابلة للتحويل ولكن بشكل غير قانوني في السوق السوداء (هالوود ،ماكدونالد ،٢٠٠٧ ،٣٩).

ثانيا : - انواع سعر الصرف:

١- **سعر الصرف الاسمي** : تقوم الدول بتحديد اسعار صرف عملاتها على وفق النظرية الاقتصادية وحسب انظمة الصرف السائدة في تلك المدة الزمنية وهذا التحديد للسعر هو ما يطلق عليه سعر الصرف الرسمي و "يعد سعر الصرف الاسمي بمثابة معدل التبادل لعملة دولتين". اي عندما نتطرق الى سعر الصرف بين دولتين ، يشار في العادة الى القيمة الصافية أو بمعنى آخر عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية (صندوق النقد العربي ،٢٠٢٢).

٢- **سعر الصرف الحقيقي** : ويعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه "نسبة المستوى العام للأسعار في الداخل P الى نظيره في الخارج P^* عندما يعبر عنهما بعملة مشتركة اي كلاهما بالدينار" (علي ،٢٠١٥ ،٤). ان اسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الاسعار في الدولتين وكذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتمويل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار الدول ومن ثم فهو يقيس القوى الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الاجنبية (دانيالز،فانهوز ،٢٠١٠ ،٦٧) . وهناك سعر صرف حقيقي توازني " ويتحدد عند المستوى الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي وفي الوقت نفسه التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للإتجار" (هالوود، ماكدونالد ،٢٠٠٧ ،٩٨) .

٣- **سعر الصرف الفعلي** : هو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما مقابل اثنين او اكثر من العملات. وتعني عملية الترجيح اعطاء تركيز اكبر على العملات الاكثر اهمية في سلة العملات ، وتركيز اصغر على العملات الاقل اهمية في هذه السلة . ويمكن ان يعرف بأنه مستوى التغير في سعر الصرف لعملة ما مقابل عدد من العملات الاجنبية في مدة زمنية معينة ، ويبين من خلال هذا التطور الحاصل لعملة بلد ما بالنسبة لمجموعة او سلة من العملات الاخرى (دانيالز، فانهوز، ٢٠١٠، ٧٠). ويحدد سعر الصرف الفعال القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويعرف من خلال تعريفين:

أ- **سعر الصرف الفعال الاسمي** : انه رقم قياسي تعادل قيمته في سنة الاساس 100% لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية مرجحاً بأوزان تعكس نمط التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات او نصيب التجارة الخارجية للشركاء التجاريين الرئيسيين .

ب- **سعر الصرف الفعال الحقيقي** :وبهذا المعنى تعد طريقة قياسه لقياس القوى الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية (محمود ، ٢٠٠٠ ، ٧٦).

٤- **سعر الصرف التوازني** : هو ذلك السعر الذي تتكافأ عنده الكمية المطلوبة من عملة معينة مع الكمية المعروضة من هذه العملة . وتحدد قوى العرض والطلب وضع التوازن في السوق لسعر صرف عملة معينة (دانيالز ، فانهوز، ٢٠١٠ ، ٢٨٤). ويمثل سعر الصرف التوازني سعراً متسقاً مع التوازن الاقتصادي الكلي اي ان سعر الصرف التوازني et^* يمثل توازناً مستديماً لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي ومن ثم فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية اعتيادية وطبيعية غير مختلفة .

٥- **سعر الصرف السوقي(الموازي)**: وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية الى اخرى ومن عميل الى اخر كما انه سعر غير ثابت وغير معنر رسميا بل يتم اعلانه بشكل شخصي مما

يعني امكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في الوقت نفسه للعملية نفسها في (NEZEYS,1993,12).

ثالثا :- الاثار الاقتصادية لتغيير سعر الصرف

١ - الاثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة

أ- الاثار الايجابية لتخفيض قيمة العملة

* - ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى تقليل الطلب على الاستيرادات وذلك نتيجة ارتفاع اسعار الاستيرادات بالعملية المحلية ومن ثم سوف تبدو اسعار الاستيرادات غالية الثمن بالنسبة للمقيمين في الداخل وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب عليها بشرط ان تكون مرونة الطلب على الاستيرادات اكبر من الصفر (مختاري ، ٢٠١٨ ، ١٦).

* - يؤدي تخفيض قيمة العملة الى زيادة الصادرات وذلك نتيجة انخفاض اسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الاجنبية وهذا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للدولة التي خفضت قيمة عملتها فضلا عن انه سوف يتحول من الانفاق على السلع الاجنبية الى الانفاق على السلع المحلية (عوض، مهدي، ٢٠٢١ ، ٢٢٩).

* - ان تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي الى تقليل الطلب على العملة الاجنبية وذلك نتيجة ارتفاع قيمة العملة الاجنبية وهذا يؤدي الى زيادة الاحتياطات من العملة الاجنبية (حسن ، ٢٠٢٠ ، ١٥).

* - يؤدي تخفيض قيمة العملة الى تشغيل اليد العاملة والتقليل من البطالة وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات السلعية القابلة للتصدير.

* - ان تخفيض سعر الصرف سيكون له اثر ايجابي في انتاج السلع البديلة للواردات لأن هذا الاخير سيرتفع اسعارها حيث ان اسعار الواردات ترتفع بنسبة اعلى من ارتفاع السلع المحلية البديلة لها وهذا سيحفز زيادة انتاج هذه البدائل المحلية لتلبية الطلب المحلي المتزايد على بدائل الواردات (مرغيت ، ٢٠١٩ ، ٢٠٩).

ب- الآثار السلبية لتخفيض قيمة العملة :

* - ان تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع بالعملة المحلية وذلك نتيجة ارتفاع اسعار المواد الاولية التي يتم استيرادها بمعنى اخر ارتفاع تكاليف الانتاج وهذا الامر يؤدي الى ارتفاع تكاليف معيشة الافراد ومن ثم سوف يؤدي الى انخفاض دخل الافراد، مما يؤدي الى مطالبة العمال برفع اجورهم (دادان ، رشيدة، ٢٠١٦ ، ١١).

* - يؤدي تخفيض قيمة العملة الى دخول الاقتصاد في حالة الانكماش وذلك نتيجة التضخم الجامح الذي يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وبعدها سوف يؤثر في اسعار السلع الاولية المستوردة التي تدخل في عملية الانتاج(العجوزة، ٢٠٢١ ، ٤٥) وهذا سوف ينعكس سلبا على اسعار السلع النهائية التي ارتفع سعرها مؤديا الى تراجع حجم الانتاج ومن ثم دخول الاقتصاد في حالة انكماش.

* - ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج اذ يقوم الافراد بنقل اموالهم الى خارج البلاد من اجل تجنب الخسارة الناتجة من تخفيض قيمة العملة او من اجل تحقيق الارباح .

* - اذا كانت الدولة المخفضة لقيمة عملتها مدينة للعالم الخارجي وقامت بدفع هذه الديون وكذلك الفوائد المترتبة عليها فان عبء الديون التي سوف تدفعها سيزداد وذلك بسبب انها ستدفع " كمية اكبر من عملتها الوطنية لسداد دينها بالعملة الاجنبية (الساعدي، عبد ، ٢٠١١ ، ٩٢).

٢- الآثار الاقتصادية لرفع قيمة العملة :

١- الآثار الايجابية لرفع قيمة العملة

* - ان رفع قيمة العملة يهدف الى معالجة الفائض في الميزان التجاري اذ تصبح الاستيرادات اكبر من الصادرات ويتلاشى الفائض تدريجيا (العاني ، محي ، ٢٠١٩ ، ٣٣).

- * - يؤدي ارتفاع قيمة العملة الى انخفاض اسعار السلع الاجنبية اذ تكون مرونة الطلب عليها منخفضة (عكاوي ، سلمان ، ٢٠١٤ ، ٧٠).
- * - ان رفع قيمة العملة سوف يؤدي الى تدفق الاصول المالية الى الداخل وذلك من اجل الاستثمار في الدولة التي قامت برفع قيمة عملتها اذ تكون هذه العملة مرغوبة من قبل الاجانب وقد اصبحت مرتفعة القيمة .
- * - ان سياسة رفع قيمة العملة " تعد مؤشرا اكثر فعالية في مواجهة التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار ولأسيما السلع المستوردة النهائية " .
- ب- الآثار السلبية لرفع قيمة العملة :**
- * - تؤدي سياسة رفع قيمة العملة الى نتائج سلبية ومن اهم هذه النتائج هو خفض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتصدير في الاسواق الدولية (الغالي ، مطوق ، ٢٠١٦ ، ٩٥).
- * - يؤدي رفع قيمة العملة الى انخفاض حصيلة الضرائب وذلك نتيجة انخفاض كمية السلع المصدرة وارتفاع كمية السلع المستوردة بالنتيجة يؤدي الى انتقال كاهل الموازنة العامة ومن ثم يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.
- * - يؤدي رفع قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الاجنبية الى انخفاض الاستثمار في الاسهم نظرا لأن رفع قيمتها يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي على منتجات الشركات الوطنية ومن ثم انخفاض ارباحها المتوقعة مما يؤدي الى انخفاض اسعارها السوقية وتدني قيمة رسملة بورصة الاوراق المالية (بودريوة، بورزامة ، ٢٠٢٠ ، ٥٠).
- * - ان رفع قيمة العملة يؤدي الى انخفاض مستوى اليد العاملة مما يترتب عليه انخفاض دخول الافراد وذلك بسبب الاعتماد الكبير على السلع المستوردة (العاني ، محي ، ٢٠١٩ ، ٣٦٣).
- * - ان رفع قيمة العملة يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحلية التي تكون مرونة الطلب عليها مرتفعة .

المبحث الثاني

تحليل واقع اسعار الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

اولا- سوق الصرف الاجنبي في العراق:-

يعتمد سوق الصرف في العراق كما في اسواق الصرف في الدول الاجنبية على جانبي الطلب والعرض على العملة الاجنبية ويختلف جانب العرض في الاقتصاد العراقي بان مصدره يأتي من جانب واحد بشكل كبير جدا اذ تشكل الصادرات النفطية المصدر الاساسي لعرض العملة الاجنبية وقد اشرت الدراسة ذلك اذ بينت ان الصادرات النفطية تشكل ٩٩% من اجمالي الصادرات . ويترتب على ذلك ان يصبح عرض العملة الاجنبية مسيطرا عليه من قبل الدولة وان هذه السيطرة تنتقل الى الاحتكار التام في جانب العرض كون الايرادات النفطية تعود ملكيتها الى الحكومة التي تشكل النسبة الاكبر من إيرادات الموازنة العامة للدولة .

اما جانب الطلب فتعددت مصادره مثله مثل باقي الدول الاخرى اذ هناك عدد كبير من المستوردين والسياح المواطنين والمستثمرين في الخارج فضلا عن الطلبة الدارسين في الخارج والمرضى وغيرهم وتصبح احتياجات الطالبين هنا وهناك بالقدر الذي تبيعه الحكومة من عملتها الاجنبية وبالتأكيد على وفق السعر الرسمي الذي حددته .

وتمثل نافذة بيع العملة سوقا للصرف الاجنبي فيما يتعلق بالتعامل بالنقد الاجنبي والتي من خلالها تتمكن السلطة النقدية من التدخل للتأثير في سعر الصرف، التضخم وعرض النقد فهي اداة السياسة النقدية الفعالة حاليا للتحكم والسيطرة على الكتلة النقدية فهي تعد قناة انتقال أثر السياسة النقدية للتأثير في سعر الصرف بشكل مباشر لانخفاض فعالية الادوات التقليدية الاخرى بحكم ريعية الاقتصاد العراقي اذ من خلالها يتم تزويد البنك المركزي العراقي بالنقد الاجنبي ومن ثم اعادة ضخه في الاقتصاد العراقي اذ يعد الدولار الامريكي العملة الرئيسية والوحيدة التي يتم تداولها في السوق وذلك لان جميع الصادرات النفطية تتم مبادلتها بالدولار الامريكي .

يتم شراء الدولار من وزارة المالية كونها المالكة للدولار والوصية على الايرادات العامة ومن ثم تتم فضلا عن هذا السعر عمولة مصرفية تعد بمثابة (هامش ربح) لتمويل عملياته كون البنك المركزي سلطة لها استقلالية مالية ومعنوية اذ تم استحداث نافذة بيع العملة بتاريخ ٤ - تشرين الاول - ٢٠٠٣ كأداة حديثة من ادوات السياسة النقدية المتبعة قبل عام ٢٠٠٣ في العراق وتماشيا مع نهج الاقتصاد المفتوح والانفتاح على الاسواق الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية وفي سبيل تحقيق الاهداف المرسومة الاقتصادية وما يصاحبها من زيادة في الانفاق انسجاما مع سمة الريعية للاقتصاد العراقي وجد ان استحداث نافذة بيع العملة سيلبي متطلبات السياسة المالية وسيكون الدور الكبير والمؤثر في السياسة النقدية .

بوصف نافذة بيع العملة سوقا للصرف الاجنبي فيمكن النظر الى النافذة من زاويتين الزاوية الاولى هي (العرض) الذي يمثل ما يتاح لها من المعروض من النقد الاجنبي من قبل وزارة المالية اذ يعد شراء النقد الاجنبي من وزارة المالية (عرضاً) والبيع الذي يتم الى المصارف يعد (طلباً) والهدف من استحداث النافذة هو لايجاد التوازن بين العرض والطلب على العملة الاجنبية واجراء التعقيم النقدي

ثانياً - تحليل مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية :-

تشير بيانات الجدول (١) الى ان مشتريات البنك المركزي اخذت مسارا متصاعداً فقد ارتفعت الكميات المشتراة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) من وزارة المالية وهذا جاء نتيجة لارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية فضلا عن ذلك زيادة الكميات المصدرة من النفط خلال هذه المدة كما ذكر في المبحث الثاني من هذا الفصل لتشكل نسبة مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية ٩٩,٩% من مجموع المشتريات اما بالنسبة لمشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة للمدة نفسها فقد بلغت بنسبه ٠,١% من مجموع المشتريات ان سبب الانخفاض في مشتريات البنك المركزي من دوائر الدولة والمصارف يعود الى محدودية دور القطاع الخاص وكذلك القطاع

الحكومي غير النفط في المساهمة في عرض العملة الاجنبية بسبب عدم تنوع القاعدة الانتاجية سواء في القطاعين العام والخاص .

وخلال عام ٢٠٠٧ ارتفعت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية الى ٢٨١١٣ مليون دولار وفي هذا العام حصل ايضا ارتفاع في مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة لتشكل ولأول مرة نسبة ٥% من مجموع المشتريات بواقع ١٤١٣ مليون دولار، وبسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض سعر برميل النفط في عام ٢٠٠٩ وانخفاض الايرادات النفطية مما ادى الى انخفاض مشتريات البنك المركزي من الدولار لتصل الى ٢٣٠١٣ مليون دولار بعد ان كانت ٤٥٨٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨ .

جدول (١) مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) (مليون دولار، نسبة مئوية)

السنة	مجموع المشتريات (١)	مشتريات البنك المركزي من الوزارة المالية (٢)	النسبة (٣)	مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة (٤)	النسبة (٥)
٢٠٠٣	٩٠١	٩٠٠	٩٩,٩	١	٠,١
٢٠٠٤	١٠٨٥٢	١٠٨٠٢	٩٩,٥	٥٠	٠,٥
٢٠٠٥	١٠٦٧٨	١٠٦٠٠	٩٩,٣	٧٨	٠,٧
٢٠٠٦	١٦٥١٠	١٦٤٠٠	٩٩,٣	١١٠	٠,٧
٢٠٠٧	٢٨١١٣	٢٦٧٠٠	٩٥	١٤١٣	٥
٢٠٠٨	٤٥٨٥٠	٤٥٥٠٠	٩٩,٢	٣٥٠	٠,٨
٢٠٠٩	٢٣٠١٣	٢٣٠٠٠	٩٩,٩	١٣	٠,١
٢٠١٠	٤١٠٠٤	٤١٠٠٠	٩٩,٩	٤	٠,٠١
٢٠١١	٥١٠٠٣	٥١٠٠٠	٩٩,٩	٣	٠,٠١
٢٠١٢	٥٧٠٠٤	٥٧٠٠٠	٩٩,٩	٤	٠,٠١
٢٠١٣	٦٢٠٠٠	٦٢٠٠٠	١٠٠	-	-
٢٠١٤	٤٧٥١٥	٤٧٥١٥	١٠٠	-	-
٢٠١٥	٣٢٤٥٠	٣٢٤٥٠	١٠٠	-	-
٢٠١٦	٢٥٦٥٣	٢٥٦٥٣	١٠٠	-	-
٢٠١٧	٤٠٣٥٥	٤٠٣٥٥	١٠٠	-	-
٢٠١٨	٥٢٢٢٩	٥٢٢٢٩	١٠٠	-	-
٢٠١٩	٥٨٨٥١	٥٨٨٥١	١٠٠	-	-
٢٠٢٠	٣٠٧٣٠	٣٠٧٣٠	١٠٠	-	-
٢٠٢١	٤٥٩٩٧	٤٥٩٩٧	١٠٠	-	-

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (٢٠٠٣-٢٠٢١). بغداد : البنك المركزي العراقي

العمود (٣) و (٥) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ثالثاً - تحليل مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية:

يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بالتدخل في نافذة العملة بائعاً للعملة الاجنبية ، اي يتدخل في اتجاه واحد لتلبية الطلب على العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات ، وعلى وفق هذه الحالة يصبح سوق الصرف سوق الاحتكار معبراً عن حالة من الاحتكار للعملة الاجنبية.

وتصبح الحكومة محتكرة لمصدر عرض العملة الاجنبية من خلال ممثلها في هذا الجانب الا وهو البنك المركزي العراقي الذي يقوم بتلبية طلبات المستوردين والطلبات الاخرى التي جرت الاشارة اليها سابقاً وذلك من خلال بيع العملة الاجنبية الى الطالبين بسعر معلن سابقاً المسمى بالسعر الرسمي لصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وبذلك تمثل نافذة العملة جانب العرض لسوق الصرف في العراق وهي المحدد الرئيس لاتجاه سعر الصرف وبما يراه صانعو السياسة الاقتصادية مناسباً خلال مدة الدراسة.

وقد شهد الاقتصاد العراقي حالة من الانفتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ على العالم الخارجي مما ادى الى فسخ المجال امام التجار للتعامل بحرية في العملة الاجنبية وقد ادى ذلك الى زيادة ملحوظة في الطلب على الدولار لتمويل مبادلاتهم التجارية مما شهد زيادة في المعروض السلعي لم يشهدها السوق من قبل وبشكل غطى الطلب على الحاجة المحلية، ومن خلال الجدول (٢) نلاحظ ان الكمية المباعة بلغت خلال عام ٢٠٠٤ ما يقارب ٦١٠٨ مليون دولار.

وفي المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٦) سجلت الكميات المباعة للعملة الاجنبية في المزاد ارتفاع بلغ ١٠٤٦٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥ وفي عام ٢٠٠٦ سجلت مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية ١١١٧٥ مليون دولار وهذا يعكس الطلب المتزايد للعملة الاجنبية لتغطية احتياجات البلد من الاستيرادات فضلاً عن حالات السفر والهجرة التي زادت في تلك الفترة بسبب الظروف الامنية غير المستقرة في البلد ، فيما سجلت الكميات المباعة من العملة الاجنبية في المدة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ارتفاعاً ملموساً بلغ

١٥٩٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٧ وسجل عام ٢٠٠٨ (٢٥٨٦٧) مليون دولار ، ان زيادة الطلب على الدولار خلال هذه الفترة تعود الى استقرار الوضع الامني مما ادى الى استمرار البنك المركزي في تلبية حاجة القطاع الخاص من العملة الاجنبية ، اي ان الدولار الامريكي خلال هذه الفترة يباع بطريقتين الاولى عن طريق الحوالات الى حسابات خارجية للمصارف لتمويل متطلبات الاستيراد ، اما الطريقة الثانية فتشمل المبيعات النقدية لتمويل حاجات متعددة منها السفر والعلاج والحج وغيرها .

وتوالى الزيادة اذ اتخذت مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية مسارا تصاعديا في المدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) اذ ارتفعت مبيعات البنك المركزي من ٣٣٩٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ الى ٥٣٢٣٢ مليون دولار عام ٢٠١٣ وهذا الارتفاع يعكس الطلب المتزايد على الدولار لتلبية متطلبات الاستيراد وكذلك المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي جراء هذا الطلب.

وقد نجم عن ذلك انخفاض اسعار النفط عالمياً خلال عام ٢٠١٤ وانخفاض عوائد العراق النفطية الى ٨٩١٢٩,٨ مليون دولار بعد ان كانت ٨٩٢١٤,٥ مليون دولار عام ٢٠١٣ (التقرير السنوي للصادرات ، ٢٠١٤ ، ٣) وكذلك انخفاض رصيد وزارة المالية من فوائض الميزانية المجمعة للسنوات السابقة في صندوق تنمية العراق اكثر من ١٨ مليار دولار في بداية ٢٠١٣ الى ٦,٥ مليارات دولار في بداية عام ٢٠١٤ والى ٤ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٤، فضلا عن انخفاض رصيد الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي الى ٦٥٧٣٠,٦٢ مليون دولار عام ٢٠١٤ بعد ان كان هذا الرصيد ٧٨١٤٥,٣٠ مليون دولار عام ٢٠١٣ (تقرير البنك المركزي، ٢٠١٤ ، ٢٥) .

كل هذه الاسباب ادت الى لجوء اللجنة المالية لمجلس النواب الى وضع سقف لمبيعات الدولار او ايقاف المزاد، اذ نصت المادة (٥٠) من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥ على ما يأتي. يلتزم البنك المركزي بتحديد مبيعاته من العملة

الاجنبية (الدولار) في مزادة اليومي بسقف لا يتجاوز (٧٥) مليون دولار يوميا مع توخي العدالة في عملية البيع ، ويطالب المصرف المشارك في المزاد تقديم مستندات ادخال البضائع وبيانات التحاسب الضريبي والادخال الجمركي خلال (٣٠) يوماً من تاريخ شرائه للمبلغ وبخلافه تفرض على المصرف العقوبات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي او العقوبات الصادرة منه ، واستخدام الادوات المصرفية الاخرى للحفاظ على قوة الدينار تجاه الدولار (وزارة المالية ، قانون الموازنة الاتحادية ، ٢٠١٥) . لقد نجم عن تحديد سقف مبيعات الدولار في مزاد العملة عام ٢٠١٥ الى تراجع حجم مبيعات البنك المركزي اذ بلغت ٤٤٣٠٤ مليون دولار بعد ان كانت ٥١٧٢٨ مليون دولار عام ٢٠١٤.

وشهدت السنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) ارتفاعاً في الكميات المباعة من العملة الاجنبية بلغت (٤٠٦٦٦، ٤٧١٣٣، ٥١١٢٥) مليون دولار على التوالي ويعود ذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وتزايد الكميات المصدرة منه وانعكس ذلك على زيادة الايرادات النفطية ومن ثم في مبيعات العملة. ويلاحظ ان تقلبات اسعار النفط تنعكس على مبيعات العملة في الاجل الطويل مما يعني ان مسار التقلبات في اسعار النفط ينعكس على مبيعات العملة ولكن تغيرات اسعار النفط صعودا او انخفاضاً في الاجل القصير لا تنعكس بشكل مباشر على مبيعات العملة لان ارتباط مزاد العملة بتقلبات اسعار النفط يتم عن طريق متغير الانفاق الحكومي وهو لا يمكن تغييره في الاجل القصير لأنه مرتبط بتشريع قانون الموازنة العامة ، فضلاً عن ان الانفاق الحكومي لا يكون فقط عن طريق الايراد النفطي بل عن طرائق اخرى مثل حوالات وسندات الخزينة والقروض المحلية من المصارف الحكومية والقروض الخارجية .

وسجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي لعام ٢٠٢٠ انخفاضاً بلغ ٤٤٠٨٠ مليون دولار ويعزا ذلك الى انخفاض استيرادات العراق بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها البلد المتمثلة بانتشار الوباء وانخفاض ايرادات النفط نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم بصورة عامة مما ادى الى توقف النافذة خلال شهر نيسان والبيع فقط لتعزيز الارصدة في الخارج لتلبية الطلب على الادوية والمستلزمات الطبية والغذاء كما انخفضت مبيعات النقد بنسبه ٨% عام ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض الطلب من الافراد لأغراض السفر او العلاج في الخارج بسبب توقف النقل بين الدول خلال هذا العام فضلا عن عدم وجود مشتريات للدولار من وزارة المالية من قبل البنك المركزي لشهري اب وايلول من عام ٢٠٢٠

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي لعام ٢٠٢١ انخفاضاً بنسبة ١٥,٨% عن عام ٢٠٢٠ ، لتسجل ٣٧٠٩٤ مليون دولار ويعزا ذلك الى انخفاض استيرادات العراق بنسبة (١٥,٤%) بسبب استمرار الازمة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء والتقيد بسلاسل التوريد التي شهدها العالم بسبب الجائحة من جانب والى تغير سعر الصرف الذي ادى الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة ، فضلا عن ارتفاع اسعار السلع العالمية الا ان مبيعات النقد ارتفعت بنسبة ١٧,٨% عام ٢٠٢١ نتيجة زيادة الطلب من الافراد لأغراض السفر او العلاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل تدريجيا بين الدول خلال هذا العام، (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي ، ٢٠٢١، ٦).

جدول (٢) مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية
(مليون دولار، نسبة مئوية)

السنة	مجموع المبيعات (١)	النقد (٢)	النسبة % (٣)	الحوالة (٤)	النسبة % (٥)	الاعتماد (٦)	النسبة % (٧)
٢٠٠٣	٢٩٣	٢٩٣	١٠٠	-	-	-	-
٢٠٠٤	٦١٠.٨	٦١٠.٨	١٠٠	-	-	-	-
٢٠٠٥	١٠٤٦٣	١٠٤٦٣	١٠٠	-	-	-	-
٢٠٠٦	١١١٧٥	١١١٧٥	١٠٠	-	-	-	-
٢٠٠٧	١٥٩٧٩	٢٩٩٨	١٨,٨	١٢٩٨١	٨١,٢	-	-
٢٠٠٨	٢٥٨٦٧	٥٥٧٨	٢١,٦	٢٠٢٨٩	٧٨,٤	-	-
٢٠٠٩	٣٣٩٩٠	٤٥٦٩	١٣,٤	٢٩٤٢١	٨٦,٦	-	-
٢٠١٠	٣٦١٧١	٢١٩٧	٦,١	٣٣٩٧٤	٩٣,٩	-	-
٢٠١١	٣٩٧٩٨	١٤٦٠	٣,٧	٣٨٣٣٨	٩٦,٣	-	-
٢٠١٢	٤٨٦٥٠	٣٦٦٤	٧,٥	٤٤٩٨٦	٩٢,٥	-	-
٢٠١٣	٥٣٢٣٢	١٢٢٢٦	٢٣	٤١٠٠٦	٧٧	-	-
٢٠١٤	٥١٧٢٨	١٤٥٦٣	٢٦,٧	٣٧١٦٥	٦٨,٢	٢٧٣٥	٥
٢٠١٥	٤٤٣٠.٤	٥٩٨٩	١٣,٥	٣٨٣١٥	٨٦,٥	-	-
٢٠١٦	٣٣٥٢٤	٤٦٩٠	١٤	٢٨٨٣٤	٨٦	-	-
٢٠١٧	٤٠٦٦٦	٩٣٥١	٢٢,٩	٣١٣١٥	٧٧	١٤٧٤	٣,٥
٢٠١٨	٤٧١٣٣	٨٧٨٨	١٨,٦	٣٨٣٤٥	٨١,٤	-	-
٢٠١٩	٥١١٢٧	٥٧٧٤	١١,٣	٤٥٣٥٣	٨٨,٧	-	-
٢٠٢٠	٤٤٠٨٠	٣٣٦٩	٨	٤٠٧١١	٩٢	-	-

٢٠٢١	٣٧٠٩٤	٦٦٢٠	١٧,٨	٣٠٤٧٤	٨٢,٢	-	-
------	-------	------	------	-------	------	---	---

المصدر: ١-المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية (٢٠٠٣-٢٠٢١). بغداد:
البنك المركزي العراقي ٢- العمود (٣) و(٥) و (٧) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات
الجدول (٢)

المبحث الثالث

هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

تعد الموازنة العامة اهم اداة تستعملها الحكومة في اطار توظيفها للسياسة المالية والتي تتضمن الايرادات العامة والنفقات العامة بمختلف اشكالها ومن خلالها يمكن التعرف على نهج السياسة المالية التي تتبعها الحكومة فيما اذا كانت سياسة توسعية ام انكماشية فهي خطة تتضمن تقديرا للنفقات والايرادات الحكومية لمدة زمنية مقبلة غالبا ما تكون سنة والتي تتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية المختصة (البرلمان) اذ تستند في تكوينها الى عنصرين اساسيين هما التقديرات والاعتماد فان التقدير يتمثل في تقدير ارقام الايرادات العامة التي ينتظر ان تحصل عليها السلطة التنفيذية وكذلك النفقات العامة التي ينتظر ان تنفقها لإشباع الحاجات العامة وذلك خلال مدة زمنية مستقبلية غالبا ما تكون سنة اما بالنسبة الى الاعتماد فيقصد به حق السلطة التشريعية في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من ايرادات ونفقات عامة اي ان الموازنة العامة تستمد مشروعيتها وقوتها القانونية من خلال التصويت والموافقة عليها من قبل السلطات التشريعية ومن ثم تدخل حيز التنفيذ لتتمكن السلطة التنفيذية من القيام بالواجبات الموكلة اليها وحسب ما ورد في مشروع الموازنة من تخصصات. تعتمد الموازنة العامة في العراق بشكل رئيس على الايرادات النفطية اذ اشترنا الى النفط مصدر ريعي تذهب ايراداته الى الحكومة العراقية وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية في تمويل موازنة وتقييم الايرادات العامة بالدينار العراقي بعد ان تحول فيه الصادرات النفطية الى الدينار العراقي وهنا

يأتي تأثير سعر الصرف في تحديد قيمة الايرادات النفطية في حالة انخفاض او ارتفاع سعر الصرف (محمد، ٢٠١٤، ١٥).

اولاً: تحليل الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٣)

تشير بيانات الجدول (٣) ان هناك عجز واضح في الموازنة العامة خلال عام ٢٠٠٤ بلغ (٦٦٩) مليون دينار ويعزى ذلك الى ارتفاع حجم الانفاق العام والبالغ قيمة ٣٣٦٥٧ مليار دينار والذي فاق حجم الايرادات العامة والبالغة قيمتها ٣٢٩٨٨ مليار دينار من جهة اخرى ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي من ١٨٩٦ دينار لكل دولار الى ١٤٥٣ دينار لكل دولار هذا الارتفاع كان له اثر سلبي على الموازنة العامة بشقيها (الإيرادات العامة والانفاق العام) فيما يخص الإيرادات العامة وذلك من خلال التأثير على السلع المصدرة ومن ثم التأثير على حصيلة الضرائب لان اسعار السلع سوف تبدو غالية مما يؤدي الى العزوف عن شرائها وفي المقابل تبدو السلع المستوردة رخيصة مما يؤدي الى اقبال المواطنين على شرائها ومن ثم زيادة الانفاق العام وبالنتيجة انقال كاهل الموازنة العامة وادى الى عجزها .

جدول (٣) الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٣) (مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	الانفاق العام	سعر الصرف	الفائض والعجز في الموازنة العامة
٢٠٠٣	١٦.١٥	٩٢٣٣,٢	١٨٩٦	٦٧٨١,٨
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨	٣٣٦٥٧	١٤٥٣	(٦٦٩)
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥	٣٥٩٨١	١٤٦٩	٤٤٥٤
٢٠٠٦	٤٩.٥٥	٣٣٤٨٧	١٤٦٧	١٥٥٦٨
٢٠٠٧	٥٤٩٥٦	٣٣٥٤٥	١٢٥٥	٢١٤١١
٢٠٠٨	٨.٦١٣	٥٧٤.٣	١١٩٣	٢٣٢١.٠
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣	٥٢٥٦٧	١١٧٠	٢٦٧٦
٢٠١٠	٥٥٢٤٣	٨٤٦٥٧	١١٧٠	(١٤٤٧٩)
٢٠١١	٧.١٧٨	٩٦٦٦٢	١١٧٠	٣٣٣٦
٢٠١٢	٩٩٩٩٨	٩.٣٧٤	١١٦٦	٢٩.٩٢
٢٠١٣	١١٩٤٦٦	١.٦٨٧٣	١١٦٦	٦٨٩٤
٢٠١٤	١١٣٧٦٧	٨٣٥٥٦	١١٦٦	٢١٨٣.٠
٢٠١٥	١٠.٥٣٨٦	٧.٣٩٧	١١٨٧	(٣٩٢٧)
٢٠١٦	٦٦٤٧٠	٦٧.٦٧	١١٩٠	(١٢٦٥٨)
٢٠١٧	٧٧٣٣٥	٧٥٤٩٠	١١٩٠	١٨٤٥
٢٠١٨	١٠.٦٥٦٩	٨.٨٧٣	١١٩٠	٢٥٦٩٦

تحليل تغيرات سعر الصرف الرسمي ودورها في الموازنة العامة في العراق

٢٠١٩	١٠٧٥٦٦	١١٧٢٣	١١٩٠	(٤١٥٧)
٢٠٢٠	٦٣١٩٩	٧٦٠٨٢	١١٩٠	(١٢٨٨٣)
٢٠٢١	١٠٩٠٨١	١٠٢٨٤٩	١٤٥٠	٦٢٣٢

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (٢٠٢١-٢٠٠٣) . بغداد : وزارة التخطيط

شهدت السنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) فائض في الموازنة العامة ويعزى ذلك الى ارتفاع حصيله الإيرادات العامة والبالغ قيمته (٤٠٤٠٣٥، ٤٩٠٥٥، ٥٤٩٥٦، ٨٠٦١٣) مليار دينار والتي فاقت حصيله الانفاق العام خلال المدة المذكورة والبالغ قيمته (٣٥٩٨١، ٣٣٤٨٧، ٣٣٥٤٥، ٥٧٤٠٣) مليار دينار في المقابل استمرار سعر الصرف الدينار العراقي بالارتفاع من (١١٩٣ الى ١٤٦٩) دينار لكل دولار ويعزى ذلك الى الدور الذي يلعبه البنك المركزي في تحسين سعر الصرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي وذلك من خلال توفير الاحتياطات من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي والمتأتية من الإيرادات العامة الاثر الاكبر في تحسين سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي استمر الفائض في الموازنة العامة لغاية عام ٢٠١٤ والبالغ قيمته ٢١٨٣٠ مليار دينار، شهدت السنتين (٢٠١٥-٢٠١٦) عجزا في الموازنة العامة والبالغ قيمته ((٣٩٢٧)و(١٢٦٥٨)) مليار دينار ويعزى ذلك العجز الى زيادة الانفاق العام والذي كان بسبب الحرب الذي تعرض له العراق على يد عصابات داعش الارهابية مما ادى الى اقبال كاهل الموازنة من خلال الانفاق على المعدات العسكرية وبالنتيجة ادى الى عجزها ، وشهدت السنتين (٢٠١٧-٢٠١٨) تحسن ملحوظا حيث نلاحظ الفائض في الموازنة العامة نتيجة تحسن الوضع الامني في البلاد بعد الانتهاء من حرب داعش وتحرير المناطق المحتلة ادى الى عودة تصدير النفط عن طريق تلك المناطق ومن ثم زيادة الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية والتي فاقت الانفاق العام حيث بلغت قيمة

الفائض خلال المدة المذكورة (١٨٤٥-٢٥٦٩٦) مليار دينار وفي المقابل ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي حيث سجل ١١٩٠ دينار لكل دولار ، سجل عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠) عجزا في الموازنة العامة والبالغ قيمته ((٤١٥٧)، (١٢٨٨٣)) مليار دينار ويعزى ذلك الى انخفاض حصيلة الايرادات العامة وارتفاع الانفاق العام والذي يعود الى جائحة كوفيد ١٩ التي تسببت في تقليل حجم الصادرات النفطية حسب اتفاق (اوبك+) والتي تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في المقابل زيادة الانفاق على المستلزمات الطبية هذه الاسباب ادت الى زيادة عبئ الموازنة العامة مما ادى الى عجزها . اما خلال عام ٢٠٢١ تم تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغت قيمته ٦٢٣٢ مليار دينار ويعزى ذلك الى ارتفاع حصيلة الايرادات العامة والبالغ قيمته ١٠٩٠٨١ مليار دينار مقابل ١٠٢٨٤٩ مليار دينار من الانفاق العام ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى رفع الحظر واجراءات العزل في اغلب دول العالم وعودة تصدير النفط الخام والذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة كما تم ذكره في الاعلى ومن ثم العامل المهم في الموازنة العامة وفي المقابل نلاحظ تخفيض سعر الصرف الدينار العراقي الى ١٤٥٠ دينار لكل دولار هذا الاجراء سوف يكون له اثر ايجابي وذلك من خلال زيادة السلع المصدرة ومن ثم زيادة حصيلة الضرائب وبالتالي زيادة الايرادات العامة هذا من جانب من جانب اخر تقليل السلع المستوردة لأنها سوف تبدو غالية بالنسبة للمواطنين المحليين ومن ثم سوف يعزفون عن شرائها والمحصلة النهائية تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة .

ثانيا: تحليل تطور الإيرادات العامة للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٣)

تعد الإيرادات العامة من الأدوات المالية التي تستعملها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي وحسب الاهداف التي تروم تحقيقها . اذ تتجلى بالموارد التي

تحصل عليها الحكومة في شكل تدفقات نقدية لتغطية النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة شهدت الايرادات العامة تطورات رافقت تطور الفكر الاقتصادي السائد اذ كانت في الفكر الاقتصادي التقليدي مقتصرة على تزويد الخزنة العامة بالأموال اللازمة لتغطية الانفاق العام اللازم لقيام الحكومة بوظائفها الاساسية المتمثلة بالأمن والدفاع، اما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث فأصبحت الايرادات العامة بجانب كونها اداة للحصول على الاموال العامة اداة مهمة من ادوات السياسة المالية تستخدمها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي وحسب الاهداف التي تروم الى تحقيقها بغية توجيه المتغيرات الاقتصادية بالاتجاه المرغوب فيه ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي .

وتنقسم الايرادات العامة في العراق الى الايرادات النفطية والايرادات غير النفطية (الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية وايرادات اخرى) ويمثل نشاط النفط احد مرتكزات الاقتصاد العراقي اذ يسهم بدور كبير في حركة النشاط الاقتصادي ومن ثم يعد مصدرا مهما للعمالات الاجنبية الى جانب ذلك فالإيرادات النفطية تشكل مركز الثقل في حركة الموازنة العامة والمصدر التمويلي الرئيس للأنفاق العام . ومن خلال بيانات الجدول (٤) يتضح ان حجم الايرادات النفطية بعد عام (٢٠٠٣) في تزايد اذ سجلت الايرادات النفطية (٣٢٦٢٥) مليار دينار عام (٢٠٠٤) وبنسبه اسهام (٩٨,٨) من الايرادات العامة في حين سجلت الايرادات غير النفطية ما نسبته (١,٢) من الايرادات العامة ونلاحظ من خلال هذه النسبة ان الايرادات غير النفطية تشكل نسبة ضئيلة من الايرادات العامة ، وذلك بسبب ظروف البلد وما تعرض له من حرب وتدمير وتدهور الاوضاع الامنية في العراق وتغير نظام الحكم

وانعدام الانضباط في المؤسسات الحكومية وتوقفها عن العمل وتدمير البنى التحتية مما ادى الى صعوبة الحصول على الضرائب .

الجدول (٤) تطور الايرادات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

(مليار دينار نسبة مئوية)

السنة	الإيرادات العامة العمود (١)	الإيرادات النفطية العمود (٢)	النسبة العمود (٣)	الإيرادات غير النفطية العمود (٤)	النسبة العمود (٥)
٢٠٠٣	١٦٠١٥	١٥٧٩٠	٩٨,٥	٢٢٥	١,٥
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨	٣٢٦٢٥	٩٨,٨	٣٦٣	١,٢
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥	٣٩٤٥٣	٩٧,٥	٩٩٢	٢,٥
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥	٤٦٩٠٨	٩٥,٦	٢١٤٧	٤,٤
٢٠٠٧	٥٤٩٥٦	٥٣١٥٤	٩٦,٧	١٨٠٢	٣,٣
٢٠٠٨	٨٠٦١٣	٧٧٥٦٤	٩٦,٢	٣٠٥١	٣,٨
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣	٥١٧٥٢	٩٣,٦	٣٤٩١	٦,٤
٢٠١٠	٧٠١٧٨	٦٠١٣١	٨٥,٦	١٠٠٤٧	١٤,٤
٢٠١١	٩٩٩٩٨	٩٣٢٢٦	٩٣,٢	٦٧٧٢	٦,٨
٢٠١٢	١١٩٤٦٦	١٠٩٢٣٩	٩١,٤	١٠٢٢٧	٨,٦
٢٠١٣	١١٣٧٦٧	١٠٤١٣٢	٩١,٥	٩٦٣٥	٨,٥
٢٠١٤	١٠٥٣٨٦	٩٧٤١٧	٩٢,٤	٧٩٦٩	٧,٦
٢٠١٥	٦٦٤٧٠	٥١٥٦٥	٧٧,٥	١٤٩٠٥	٢٢,٥
٢٠١٦	٥٤٤٠٩	٤٨٥٠٣	٩٠,٨	٥٩٠٦	٩,٢
٢٠١٧	٧٧٣٣٥	٦٨٤٩٥	٨٨,٥	٨٨٤٠	١١,٥
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩	١٠٢٧٦٨	٩٦,٤	٣٨٠١	٣,٦
٢٠١٩	١٠٧٥٦٦	٩٧٠٨٦	٩٠,٢	١٠٤٨٠	٩,٨
٢٠٢٠	٦٣١٩٩	٥٥٧٠٥	٨٨,١	٧٤٩٤	١١,٩
٢٠٢١	١٠٩٠٨١	٩٥٢٧٠	٨٧,٣	١٣٨١١	١٢,٧

المصدر : المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (٢٠٠٣-٢٠٢١). بغداد :

وزارة التخطيط ٢ - العمود (٣) و (٥) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

ارتفعت الإيرادات النفطية في الأعوام اللاحقة لتسجل في عام ٢٠٠٨ (٨٠٦١٣) مليار دينار وبنسبة اسهام ٩٦,٢ من الإيرادات العامة يعزى ذلك الى ارتفاع كميات النفط المصدر فضلا عن ارتفاع اسعاره في السوق العالمية في حين شهدت الإيرادات غير النفطية في الأعوام اللاحقة تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا اذ سجلت في عام ٢٠٠٨ مبلغا قدره (٣٠٥١) مليار دينار وبنسبة اسهام (٣,٨) من الإيرادات العامة . ان تدهور اسعار النفط العالمية وتأثيرها في الموازنة العامة في العراق كان الاكثر وضوحا بعد الازمة التي اجتاحت العالم في عام ٢٠٠٨ فقد القت الأزمة بظلالها على معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومن ثم على الطلب العالمي بشكل عام والطلب على النفط الخام بشكل خاص خلال العامين (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) مما كان له الاثر الكبير في تراجع الإيرادات النفطية للدول المنتجة للنفط وكذلك بالنسبة للعراق اذ شكل عام (٢٠٠٨) على صعيد السوق النفطية جميع المفارقات والتقلبات السريعة خلال النصف الاول منه حلقت اسعار النفط عاليا وكادت تلامس عتبة ال (١٥٠) دولاراً للبرميل في شهر تموز وسرعان ما بدأت تنهال في انحدارها وانخفضت الى ما دون (٤٠) دولار للبرميل وفي نهاية النصف الثاني من العام نفسه وقد انعكس ذلك على الاقتصادات النفطية اذ انخفضت إيراداتها النفطية وتأثرت موازنتها العامة بذلك والاقتصاد العراقي واحد من تلك الاقتصادات

وفي عام (٢٠١٢) اخذت الإيرادات النفطية بالارتفاع لتسجل (١٠٩٢٣٩٩) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٩١,٤) من الإيرادات العامة وهذا ناجم عن جولات التراخيص النفطية التي وقعها العراق مع شركات النفط العالمية والتي بموجبها تمكن من زيادة صادراته النفطية الى جانب ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية مما ادى الى زيادة الإيرادات العامة وكذلك شهدت الإيرادات غير النفطية ارتفاعا في عام (٢٠١٢) لتسجل (١٠٢٢٧) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٨,٦) من الإيرادات العامة وخلال الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٦) شهد العراق تراجعا واضحا في الإيرادات النفطية فقد انخفضت من (١١٣٧٦٧) مليار دينار عام (٢٠١٣) الى (٤٨٥٠٣) مليار دينار عام

(٢٠١٦) ويعزا ذلك الانخفاض الى تعرض الاقتصاد الى صدمة مزدوجة تمثلت بدخول العصابات الارهابية (داعش) وانخفاض اسعار النفط عالميا مما ادى الى انخفاض العوائد النفطية التي تعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة ومن ثم انخفاض الاخيرة .

وفي عام (٢٠١٥) شهدت الإيرادات غير النفطية ارتفاعا لتسجل (١٤٩٠٥) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٢٢,٥) من الإيرادات العامة ويعزا ذلك الى الاجراءات التصحيحية التي اتبعتها الحكومة في ظل استمرار تراجع النشاط الاقتصادي وتوقف العديد من مشروعات التنمية من خلال البحث عن مصادر التمويل البديلة اذ فرضت ضرائب على رواتب الموظفين وبنسبة مساهمة (٣,٨) الى جانب الضرائب على الهاتف النقال وشبكات الانترنت وخدمات الفنادق والمطاعم ورسوم تذكرة السفر واجور الخدمات وغيرها وهي جميعها قد طرأت عليها زيادة واضحة استجابة لمعطيات المرحلة الهادفة الى تصحيح مسار النشاط الاقتصادي والمعمزة للموازنة العامة مما اسهمت في زيادة الحيز المالي المتاح الا انها سرعان ما انخفضت لتسجل (٥٩٠٦) مليار دينار عام (٢٠١٦) وبنسبة مساهمة (٩,٢) من الإيرادات العامة وشهدت الإيرادات النفطية ارتفاعا من (٦٧٤٩٥) مليار دينار عام (٢٠١٧) الى (١٠٢٧٦٨) مليار دينار عام (٢٠١٨) ويعزى الى تحسن الوضع الامني بالنسبة للمناطق المحررة التي توجد فيها الحقول النفطية وكذلك ارتفعت الإيرادات غير النفطية خلال عام (٢٠١٧) لتسجل (٨٨٤٠) مليار دينار وبنسبة مساهمة (١١,٥).

وبعد زمن قصير للتعافي الطفيف في اسعار النفط عام (٢٠١٩) توافقت جائحة كورونا مع اذار ازمة تباطؤ في الاقتصاد العالمي تهاوت بفعلة اسعار النفط الخام مرة اخرى وفقد النفط نصف قيمته السعيرية بعد انهيار تحالف (اوبك+) وانحسرت الإيرادات النفطية وتراجعت مؤشرات اسواق المال فيها بعدما سجل خام برنت ادنى مستوياته في ٢١ عاما حين لامس عتبة (١٦) دولاراً للبرميل في نيسان (٢٠٢٠)

عقب انهيار الطلب العالمي على النفط وفيض في المعروض في الاسواق العالمية انعكست صدمة اسعار النفط في هبوط الايرادات النفطية هبوطا حادا خلال عام (٢٠٢٠) مقارنة بالإيرادات المتحققة في المدة نفسها من العام الماضي فقد وصلت الايرادات العامة نحو (٦٢١٩٩) مليار دينار خلال عام (٢٠٢٠) بالمقارنة مع عام (٢٠١٩) والبالغة قيمته (١٠٧٥٦٦) مليار دينار في حين سجلت الايرادات غير النفطية ارتفاعا بلغت نسبة مساهمة ١١,٩% من الايرادات العامة .

وخلال عام ٢٠٢١ سجلت الايرادات العامة ارتفاعا ملحوظا بلغت قيمته ١٠٩٠٨١ مليار دينار ويعزا ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية والذي ادى الى زيادة الايرادات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الايرادات العامة اذ سجلت ٩٥٢٧٠ مليار دينار وبنسبة مساهمة ٨٧,٣% كما شهدت الايرادات غير النفطية ارتفاعا ملحوظا بلغ ١٣٨١١ مليار دينار وبنسبة مساهمة ١٢,٧% من الايرادات العامة فضلا عن الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي مما يؤدي الى ارتفاع عوائد النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الامريكي والذي انعكس على ارتفاع حصيلة الايرادات النفطية بالعملة المحلية ومن ثم ارتفاع الايرادات العامة وان هذه الايرادات ترتبط الى حد كبير بأسعار النفط العالمية ومدى استقرارها او تقلبها ارتفاعا او انخفاضاً وكذلك بمقدار الطلب العالمي على النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه اذ لاحظنا تأثر هذه الايرادات بالأزمات العالمية والتحويلات في اسواق النفط العالمية فضلا عن تأثرها بالصدمات الداخلية التي وجهها الاقتصاد العراقي .

ويمكن القول من خلال ما تقدم ان الموازنة العامة في العراق تعتمد اعتمادا كبيرا على الايرادات النفطية وان قيمة هذه الايرادات بالعملة الوطنية تتأثر هي الاخرى تأثرا كبيرا بالتغيرات التي تحصل في سعر الصرف ارتفاعا او انخفاضاً ولما كان الاتجاه العام لأسعار الصرف خلال مدة الدراسة الارتفاع فان الاثر بالتأكيد يكون

بانخفاض هذه الايرادات وهذا ما سيجري تناوله لاحقا في اثر سعر الصرف على الموازنة العامة

ثالثا : تحليل تطور الانفاق العام خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

تعد النفقات العامة من الادوات المهمة التي توظفها الحكومة لإشباع الحاجات العامة وهي بصدد تطبيق برامجها الاقتصادية اذ تقوم بأنفاق الاموال بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية والانفاق العام يتخذ عادة طابعا نقديا يتمثل فيما تدفعه الدولة او هيأتها العامة للحصول على الموارد الانتاجية من السلع والخدمات فضلا عن مصروفاتها المتعلقة برواتب العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والانفاق على مستلزمات المعيشة والداخلين والانفاق على الخدمات والمرافق العامة .

ويمكن توضيح تطور الانفاق العام في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١ وكالاتي:

١- **الانفاق الجاري:** اتسمت السياسة الانفاقية بعد عام ٢٠٠٣ بالتزايد متأثرة بالزيادة الكبيرة لإيرادات الزيادة الكبيرة للإيرادات النفطية اثر انتهاء العقوبات الاقتصادية والتي تزامنت مع ارتفاع اسعار النفط اذ شهد الانفاق العام ارتفاعا ولاسيما بجانبه الجاري اذ يتضح من بيانات الجدول بان الانفاق الجاري سجل (٢٨٥٤٣) مليار دينار وكانت نسبة مساهمته ٨٤,٨ من الانفاق العام خلال عام ٢٠٠٤ وتعود اسباب الزيادة في الانفاق الجاري بعد عام ٢٠٠٣ الى دخول بنود اضافية الى الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات اعمار العراق وان هذه البنود ولا سيما الاجور والرواتب بقيت مهيمنة على الانفاق العام وشكلت قيда على التوسع في الانفاق الاستثماري .

اما في عام ٢٠٠٥ فقد شهد الانفاق الجاري انخفاضا ملحوظا اذ بلغ (٢٨٤٣١) مليار ديناراً ونسبة مساهمة (٧٩,٢) من الانفاق العام، جاء هذا الانخفاض نتيجة اتباع الحكومة سياسة انكماشية من اجل السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة من خلال الضغط على الانفاق العام وفي الاعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٨) عاد الانفاق الجاري الى الارتفاع حتى بلغ اعلى مستوى له في عام ٢٠٠٨ ليسجل

(٤٥٥٢٢) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٧٩,٣) من الانفاق العام وذلك اثر ارتفاع اسعار النفط العالمية بسبب تزايد الطلب على النفط الخام الذي اقترن بزيادة معدلات النمو العالمية ورافق تلك الزيادة ارتفاع حجم الانفاق التشغيلي بسبب التوسع في نفقات القطاع العام وزيادة رواتب العاملين في القطاع العام وذلك بسبب تغير قانون الرواتب رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ وقانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨.

اما في عام ٢٠٠٩ فقد شهد الانفاق الجاري انخفاضاً اذ بلغ ٤٢٠٥٣ مليار دينار بعد ان كان (٤٥٥٢٢) مليار دينار في عام ٢٠٠٨ يعزى ذلك الى الازمة المالية العالمية التي اثرت سلباً في اسعار النفط بالأسواق العالمية انعكس ذلك على الايرادات العامة وادى الى انخفاضها وان اي تغير في الايرادات العامة انخفاضاً أو ارتفاعاً سوف يؤثر في الانفاق العام ومن ثم فان انخفاض الايرادات العامة ادى الى انخفاض الانفاق العام ولا سيما بجانبه الجاري.

الجدول (٥)

الانفاق العام ومكوناته الاساسية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

(مليار دينار نسبة مئوية)

السنة	الانفاق العام العمود (١)	الانفاق الجاري العمود (٢)	النسبة العمود (٣)	الانفاق الاستثماري العمود (٤)	النسبة العمود (٥)
٢٠٠٣	٩٢٣٣,٢	٧٣٦٢,٩	٧٩,٨	١٨٧٠,١	٢٠
٢٠٠٤	٣٣٦٥٧	٢٨٥٤٣	٨٤,٨	٥١١٤	١٥
٢٠٠٥	٣٥٩٨١	٢٨٤٣١	٧٩	٧٥٥٠	٢١
٢٠٠٦	٣٣٤٨٧	٢٧٤٦٠	٨٢	٦٠٢٧	١٨
٢٠٠٧	٣٣٥٤٥	٢٥٨٢٢	٧٧	٧٧٢٣	٢٣
٢٠٠٨	٥٧٤٠٣	٤٥٥٢٢	٧٩	١١٨٨٠	٢١
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧	٤٢٠٥٣	٨٠	١٠٥١٣	٢٠
٢٠١٠	٨٤٦٥٧	٦٠٩٨٠	٧٢	٢٣٦٧٧	٢٨
٢٠١١	٩٦٦٦٢	٦٦٥٩٥	٦٩	٣٠٠٦٦	٣١
٢٠١٢	٩٠٣٧٤	٦٩٦١٨	٧٧	٢٠٧٥٦	٢٣
٢٠١٣	١٠٦٨٧٣	٧٢٢٢٦	٦٨	٣٤٦٤٧	٣٢
٢٠١٤	٨٣٥٥٦	٥٨٦٢٥	٧٠	٢٤٩٣٠	٣٠
٢٠١٥	٧٠٣٩٧	٥١٨٣٢	٧٤	١٨٥٦٥	٢٦
٢٠١٦	٦٧٠٦٧	٥١١٧٣	٧٦	١٥٨٩٤	٢٤

مجلة الاقتصادي الخليجي..... العدد (٥٨) كانون الاول ٢٠٢٣

٢٢	١٦٤٦٤	٧٨	٥٩٠٢٥	٧٥٤٩٠	٢٠١٧
١٧	١٣٨٢٠	٨٣	٦٧٠٥٢	٨٠٨٧٣	٢٠١٨
٢٢	٢٤٤٢٢	٧٨	٨٧٣٠٠	١١١٧٢٣	٢٠١٩
٤	٣٢٠٩	٩٦	٧٢٨٧٣	٧٦٠٨٢	٢٠٢٠
١٣	١٣٣٢٣	٨٧	٨٩٥٢٦	١٠٢٨٤٩	٢٠٢١

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (٢٠٠٣-٢٠٢١) . بغداد :
البنك المركزي العراقي

٢- العمود (٣) و(٥) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

اما الاعوام (٢٠١٠-٢٠١٣) فقد شهد الانفاق الجاري ارتفاعاً ملموساً بسبب زيادة الانفاق على قوات الجيش والشرطة للمحافظة على استقرار وامنه البلد والبنى التحتية اذ ركزت السياسة الانفاقية على عدد من الاسس والمبادئ التي تعكس الاولويات مثل منح الاولوية للنواحي الامنية من خلال تعزيز القدرات في مجالات الامن والدفاع الوطني وكذلك تحسين قدرات مشروعات النفط والطاقة الكهربائية والخدمات المختلفة والبنى الارتكازية والعمل على امتصاص البطالة من خلال تنمية القطاعات والانشطة وبناء القدرات والاستمرار بالتوظيف في القطاع العام.

وفي الاعوام (٢٠١٤-٢٠١٦) شهد اقتصاد العراق تراجعاً في الانفاق الجاري ، وذلك نتيجة الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانخفاض اسعار النفط الى جانب ارتفاع نفقات الحرب ضد عصابات داعش الارهابية فضلاً عن نفقات ايواء ودعم النازحين ودعمهم في مخيمات النزوح ودفع مستحقاتهم مما ولد ضغوطاً على الموارد الاقتصادية كذلك الاعباء المالية الاضافية واستثناء حالات الفساد التي فرضها قرار تحويل رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي المتوقعة عن العمل الى التمويل المركزي وارتفاع نفقات اعادة اعمار المناطق المحررة التي تضررت بسبب الحرب ويقابل ذلك قلة الايرادات غير النفطية وافتقار العراق لسياسة تنوع مصادر الدخل الامر الذي تطلب اتخاذ خطوات سريعة وجادة تمثلت بتقليص النفقات العامة وفرض الضرائب ودعم المنتج الوطني وحمايته عن طريق فرض الرسوم على السلع التي تنتج مثلها محلياً واصدار السندات الحكومية للاكتتاب

المصرفي ونتيجة ذلك سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره (٣,٩) ترليون دينار عام ٢٠١٥ اذ انخفضت الايرادات العامة وكذلك الانفاق العام اذ سجلت النفقات العامة انخفاضاً بنسبه (٣٨) مقارنة بعام ٢٠١٤ والبالغ ٣٦,٧ (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، ٢٠١٥، ٦٨) .

اما في الاعوام (٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩) فقد شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً ملحوظاً اذ سجلت خلال هذه الاعوام (٥٩٠,٢٥، ٦٧٠,٢٥، ٨٧٣,٠٠) مليار دينار ونسبه مساهمة ٧٨,١، ٨٢,٩، ٧٨,١ على التوالي من الانفاق العام ويعزى ذلك الى ارتفاع اغلب مكونات الانفاق الجاري ولا سيما تعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعية والمنح والاعانات والمستلزمات الخدمية اذ سجلت تعويضات الموظفين نسبة مساهمة من الانفاق الجاري ٥٥,٧، ٥٣,٤، ٤٦,٥ للأعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) على التوالي .

وايضا سجلت الرعاية الاجتماعية نسبة مساهمة من الانفاق الجاري ٢٥,١، ٢٢,٦، ٢٢,٦ في الوقت الذي سجلت المنح والاعانات ١١,٦، ١٦,٧، ١٨,٨ من الانفاق الجاري للسنوات المذكورة على التوالي (النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٤٣) وسجل الانفاق الجاري في عام ٢٠٢٠ انخفاضاً بلغ (٧٢٨٧٣) مليار دينار مقابل ٨٧٣٠٠ مليار دينار لعام ٢٠١٩ ويعزى ذلك الى انخفاض جميع مكونات الانفاق الجاري بسبب الازمة المزدوجة (ازمة كورونا وانخفاض اسعار النفط) وعدم اقرار موازنة ٢٠٢٠ وسجلت تعويضات الموظفين النسبة الاكبر من اجمالي الانفاق الجاري بلغ ٥٥% تليها الرعاية الاجتماعية بنسبه ٢٢,٥% واحتلت فقرة المنح والاعانات وخدمة الدين المرتبة الثالثة بنسبة ١٥,٦% فيما سجلت الفقرات الاخرى النسبة المتبقية البالغة ٦,٩% (النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠، ٤٧)

وخلال عام ٢٠٢١ شهد الانفاق الجاري ارتفاعاً ملحوظاً اذ بلغ (٨٩٥٢٦) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٨٧%) من الانفاق العام ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط

بعد ان شهدت تراجعاً كبيراً خلال العام السابق وهو يعكس أهمية القطاع النفطي في تمويل الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية والتي بدورها تمويل الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري.

ب- الانفاق الاستثماري:

يتضح من بيانات الجدول (٥) بان الانفاق الاستثماري قد سجل (١٨٧٠) مليار دينار عام ٢٠٠٣ وبنسبة مساهمة ٧٩,٧ من الانفاق العام وخلال عام ٢٠٠٤ شهد الانفاق الاستثماري ارتفاعاً بلغ ٥١١٤ مليار دينار وبنسبة مساهمة ١٥,١٩ من الانفاق العام ويعود هذا الارتفاع الى توجه الحكومة لإعادة اعمار بعض المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين فضلاً عن المبالغ التي تم سحبها لحساب المفوضية العليا للانتخابات ولتمويل بعض مشروعات الصحة والكهرباء (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٤) اما في عام ٢٠٠٦ فقد شهد الانفاق الاستثماري انخفاضاً بلغ ٦٠٢٧ مليار دينار وبنسبة مساهمة ١٧,٩ من الانفاق العام ويعزى ذلك الى تواجه الانفاق العام نحو الانفاق الجاري بسبب الاحتياجات اليومية من السلع والخدمات في المرافق العامة التي واجهها قصور واضح في الانفاق خلال السنوات السابقة للتغير السياسي وخلال الاعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) اتجه الانفاق الاستثماري الى التزايد نتيجة لتزايد الإيرادات المتأتية من بيع النفط الخام جراء ارتفاع اسعاره عالمياً وفي عام ٢٠٠٩ شهد الانفاق الاستثماري انخفاضاً بلغ (١٠٥١٣) مليار دينار وبنسبة مساهمة ٢٠ من الانفاق العام مقارنة بعام ٢٠٠٨ والبالغ (١١٨٨٠) مليار دينار وبنسبة مساهمة ٢١ ويعزى هذا الانخفاض الى الازمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ والتي ظهرت بوادرها على الاقتصاد العراقي في عام ٢٠٠٩ وبعد ذلك عاد الانفاق الاستثماري الى الارتفاع.

شهد الانفاق الاستثماري تزايداً خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) اذ سجل (٢٣٦٧٦) مليار دينار وبنسبة مساهمة ٢٨ عام ٢٠١٠ و٣٤٦٤٧ مليار دينار عام ٢٠١٣ ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً وفي عام ٢٠١٤ انخفضت قيمة

الانفاق الاستثماري ليبلغ (٢٤٩٣٠) مليار دينار ونسبة مساهمة ٣٠ من الانفاق العام ويعود سبب انخفاض قيمة الانفاق الاستثماري الى عدم اقرار موازنة ٢٠١٤ والذي كان له اثراً سلبياً واضح في تلك تنفيذ المشروعات الخدمية والاستثمارية وعزوف عدد كبير من المقاولين والمستثمرين بسبب الاوضاع الامنية وكذلك عدم تسديد مستحقاتهم المالية مما اثر في عملية تنفيذ العديد من المشروعات واستمرت قيمة الانفاق الاستثماري بالانخفاض خلال الاعوام ٢٠١٦، ٢٠١٥ اذ بلغت قيمة الانفاق الاستثماري (١٨٥٦٤) مليار دينار ونسبة مساهمة ٢٦ خلال عام ٢٠١٥ و ١٥٨٩٤ مليار دينار ونسبة مساهمة ٢٤ خلال عام ٢٠١٦ ويعزى سبب الانخفاض الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين اثرتا وبشكل كبير في المؤشرات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض اسعار النفط الخام من (٩٤,٤) دولاراً للبرميل عام ٢٠١٤ الى (٤٧,٩، ٤٠) دولاراً للبرميل في عامي ٢٠١٦، ٢٠١٥ على الترتيب وعلى الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام ٢٠١٦ الا انه لا يوازي نسبة الانخفاض في اسعاره اما الصدمة الثانية فأنها تتمثل بتدهور الاوضاع الامنية منذ شهر حزيران لعام ٢٠١٤ والتي تمثلت بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الارهابية وما تبع هذه الاحداث من زيادة في الانفاق على الامور العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحرب.

وعاد الانفاق الاستثماري الى الارتفاع في الاعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) وعاود الانفاق الاستثماري الى الارتفاع اذ بلغ (١٦٤٦٤-١٣٨٢٠-٢٤٤٢٢) مليار دينار ونسبه مساهمة (٢٢، ١٧، ٢٢) من الانفاق العام ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً مع تحسن الاوضاع الامنية . سجل الانفاق الاستثماري خلال عام ٢٠٢٠ انخفاضاً ملحوظاً بلغ (٣٢٠٨) مليار دينار ونسبة مساهمة ٤,٢ من الانفاق العام ويعزى ذلك الى انتشار وباء كورونا وتوقف اغلب المشروعات فضلاً عن تدني

الايادات العامة مما ادى الى تقليص الانفاق العام ولاسيما الانفاق الاستثماري لجميع القطاعات .

وفي عام ٢٠٢١ شهد الانفاق الاستثماري ارتفاعاً بلغ (١٣٣٢٢) مليار دينار ونسبة مساهمة ١٢,٩ من الانفاق العام يعزى ذلك الى تعافي اسعار النفط اذ ارتفعت من (٤١,٦) دولار للبرميل عام ٢٠٢٠ الى (٦٩) دولاراً للبرميل عام ٢٠٢١ اذ انعكس الارتفاع الحاصل في اسعار النفط بشكل ايجابي على الايرادات النفطية ومن ثم الايرادات العامة مما ادى الى ارتفاع الاخيرة وباعتبار الانفاق العام يمول من الايرادات العامة مما ادى الى ارتفاع الانفاق العام بشقبة الجاري والاستثماري نستنتج مما تقدم ان النفقات العامة في العراق مثلها مثل باقي الدول الاخرى ترتبط بالنفقات الواجب انفاقها من قبل الحكومة التي تعد ملزمة لسير النشاط الاقتصادي الحكومي فضلاً عما تستخدمه السياسات المالية من توسع او انكماش في تلك النفقات تراه الحكومة مناسباً لتحقيق اهدافها في النمو الاقتصادي والاستقرار في مستويات الاسعار وان المحدد الاساسي لهذا الانفاق هو الايرادات العامة التي تحققها الدولة من مواردها المتعلقة وخصوصاً الايرادات النفطية في حالة الاقتصاد العراقي التي تعتمد بشكل كبير على اسعار وكميات النفط الخام المصدر وما تتعرض له هذه الايرادات من تقلبات في السوق العالمية . لذلك نرى ان الموازنة العامة في العراق تبعا لذلك قد تحقق فائضا او عجزا سنويا خلال مدة الدراسة وذلك بالاعتماد على قدرة الدولة في الايفاء بمتطلبات الانفاق العام من جهة ومدى توافر الايرادات العامة التي تعطي هذا الانفاق من جهة ثانية . اذ قد تحتفظ الدولة الى اصدار موازنتها بالعجز في حالة عدم كفاية الايرادات العامة المتوقعة وخصوصا عندما تنخفض اسعار النفط الخام او يقل الطلب عليه او انها تصدر هذه الموازنة بفائض عندما ترتفع اسعار النفط ويزداد

الطلب عليه . ولذلك فان الموازنة العامة في العراق اصبحت مرهونة بالإيرادات النفطية المتحققة وكذلك بسعر الصرف مما ينعكس سلبا او ايجابا على إيرادات الدولة بالدينار العراقي ومن ثم يحدد مقدار الفائض او العجز او التوازن في الموازنة العامة .

المبحث الرابع: تحليل اثر تغيرات سعر الصرف في الإيرادات العامة والانفاق العام

للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

تعد التغيرات في اسعار الصرف بالغة الاهمية وذلك من خلال تأثيرها في بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها الموازنة العامة ويكون هذا التأثير في الإيرادات العامة ومن ثم في الانفاق العام ويكون هذا التأثير غير مباشر وذلك من خلال التغيرات التي تحصل في اسعار النفط والتي تنعكس بصورة غير مباشرة على سعر صرف للدينار العراقي عن طريق عوامل اخرى مرتبطة بأسعار النفط كالميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطيات الدولية وهذه العوامل بدورها تؤدي الى تغير سعر الصرف حيث ان انخفاض قيمة العملة المحلية امام الدولار يعني ارتفاع مداخل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الامريكي وهذا يتيح حيزا اكبر لارتفاع الإيرادات العامة وبعدها ارتفاع الانفاق العام وتكون العلاقة عكسية بين اسعار النفط وسعر الصرف الدولار الامريكي امام العملة المحلية فكلما ارتفعت اسعار النفط زادت حصيلة العملة الاجنبية وقد تتخذ الدولة قرارا برفع قيمة عملتها مقابل الدولار الامريكي مما يؤدي الى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية عما عليه في السعر السابق .

وتشير بيانات الجدول (٦) الى مقدار الإيرادات النفطية بالدينار العراقي حسب سعر الصرف اللاحق وسعر الصرف السابق، وهذا ما يوضحه كل من العمود (٧) والفرق بينهما العمود رقم (٨) الذي يبين مقدار التغير الحاصل في الإيرادات النفطية بالدينار العراقي من خلال تغير سعر الصرف . ونظرا لكون التغير في سعر الصرف كان باتجاه ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار الامريكي يلاحظ ان مقدار التغير في الإيرادات النفطية مقومة بالدينار العراقي كانت بقيم سالبة اي ان الارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي يؤدي الى انخفاض الإيرادات النفطية مقومة بالدينار العراقي وهذا يعد تأثيرا سلبيا في الإيرادات العامة التي حققتها الحكومة، وهذا واضح بشكل كبير في السنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) اذ بلغ الفرق بين الإيرادات النفطية محسوب على اساس السعر السابق والسعر اللاحق الى (٢٢٢٢٥)

مليار دينار عراقي (٢٣٨٢٨) مليار دينار عراقي و (١٠٠٠) على التوالي في حين ان الفرق كان موجبا بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السنوات (٢٠٠٤، ٢٠١٥، ٢٠١٩) مما يعني ان الايرادات النفطية تزداد عندما تنخفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي . وقد كانت التغيرات في الايرادات النفطية مساوية للصفر عندما لا يتغير سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي وهذا واضح في السنوات الاخرى عبر ما ذكر.

الجدول (٦) تأثير اسعار الصرف على الصادرات العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١

السنة	صادرات النفط الخام (مليون برميل سنوي) (١)	متوسط سعر برميل النفط (٢)	ايرادات النفط المصدرة (مليون دولار) (٣=٢*١)	سعر الصرف الرسمي (دينار) (٤)	ايرادات النفط الخام مليار دينار (٥=٣*٤)	سعر الصرف الرسمي السابق (دينار) (٦)	ايرادات النفط الخام الجديدة (٧=٣*٦)	الفرق بين الايرادين (٨=٧-٥)
٢٠٠٣	٣٣٩	٢٦,٨٩	٩,١١٦	١٨٩٦	١٧,٢٨٣	--	--	
٢٠٠٤	١,٤٥٠	٣٤,٦٠	٥٠,١٧٠	١٤٥٣	٧٢,٨٩٧	١٨٩٦	٩٥,١٢٢	(٢٢,٢٢)
٢٠٠٥	١,٤٧٢	٤٨,٣٣	٧١,١٥١	١٤٦٩	١٠٤,٥٢١	١٤٥٣	١٠٣,٣٨٣	١,١٣٨
٢٠٠٦	١,٤٦٨	٥٧,٩٧	٨٥,٠٨٨	١٤٦٧	١٢٤,٨٢٥	١٤٦٩	١٢٤,٩٩٥	(١٧٠)
٢٠٠٧	١,٦٤٣	٦٦,٤٠	١٠٩,٠٩٥	١٢٥٥	١٣٦,٩١٤	١٤٦٧	١٦٠,٠٤٣	(٢٣,١٢٨)
٢٠٠٨	١,٨٥٥	٩٢,٠٨	١٧٠,٨٠٨	١١٩٣	٢٠٣,٧٧٤	١٢٥٥	٢١٤,٣٦٥	(١٠,٥٩٠)
٢٠٠٩	١,٩٠٦	٦٠,٥٠	١١٥,٣١٣	١١٧٠	١٣٤,٩١٦	١١٩٣	١٣٧,٥٦٨	(٢,٦٥٢)
٢٠١٠	١,٨٩٠	٧٦,٧٩	١٤٥,١٣٣	١١٧٠	١٦٩,٨٠٦	١١٧٠	١٦٩,٨٠٦	٠
٢٠١١	٢,١٦٦	١٠٦,١٧	٢٢٩,١٣٣	١١٧٠	٢٦٩,٠٥٨	١١٧٠	٢٦٩,٠٥٨	٠
٢٠١٢	٢,٤٢٣	١٠٧,٩٦	٢٦١,٥٨٧	١١٦٦	٣٠٥,٠١١	١١٧٠	٣٠٦,٠٥٧	(١,٠٤٦)
٢٠١٣	٢,٣٩٠	١٠٣,٦٠	٢٤٧,٦٠٤	١١٦٦	٢٨٨,٧٠٦	١١٦٦	٢٨٨,٧٠٦	٠
٢٠١٤	٢,٥١٦	٩٤,٤٥	٢٣٧,٦٣٦	١١٦٦	٢٧٧,٠٨٤	١١٦٦	٢٧٧,٠٨٤	٠
٢٠١٥	٣,٠٠٥	٤٧,٨٧	١٤٣,٨٤٥	١١٨٧	١٧٠,٧٤٣	١١٦٦	١٦٧,٧٢٣	٣,٠٢١
٢٠١٦	٣,٨٠٤	٣٩,٥٣	١٥٠,٣٥٢	١١٩٠	١٧٨,٩١٩	١١٨٧	١٧٨,٤٦٨	٤٥١
٢٠١٧	٣,٨٠٢	٥١,٨٧	١٩٧,٢١٠	١١٩٠	٢٣٤,٦٨٠	١١٩٠	٢٣٤,٦٨٠	٠
٢٠١٨	٣,٨٦٢	٦٨,٦٢	٢٦٥,٠١٠	١١٩٠	٣١٥,٣٦٢	١١٩٠	٣١٥,٣٦٢	٠
٢٠١٩	٣,٩٦٨	٦٣,٦٤	٢٥٢,٥٣٦	١١٩٠	٣٠٠,٥١٨	١١٩٠	٣٠٠,٥١٥	٠

تحليل تغيرات سعر الصرف الرسمي ودورها في الموازنة العامة في العراق

٢٠٢٠	٣,٤٢٨	٤١,٤٧	١٤٢,١٧٦	١١٩٠	١٦٩,١٨٩	١١٩٠	١٦٩,١٨٩	٠
٢٠٢١	٢,٩٦٢	٦٨,٠٠	٢٠١,٤١٦	١٤٥٠	٢٩٢,٠٥٣	١١٩٠	٢٣٩,٦٨٥	٥٢,٣٦٨

المصدر: ١- العمود (١، ٢، ٤، ٦) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبك)، المنشرات السنوية للسنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٩، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠٢٠، ٢٠٢١)، تقرير الامين العام السنوي

٢- العمود (٣، ٥، ٧، ٨) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

من الحالات الموجبة والسالبة ولغاية سنة ٢٠٢٠ وتعود للعام ٢٠٢١ الذي يعد السنة الاكثر وضوحاً لأثر التغير الرسمي لسعر الصرف اذ اتخذت الحكومة العراقية كما مر معنا قراراً بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في شهر كانون الاول من عام ٢٠٢٠ ونلاحظ ان هذا التغير في سعر الصرف للدينار باتجاه الانخفاض قد ادى الى زيادة الايرادات النفطية الفعلية بمبلغ (٥٢٣٦٨) مليار دينار عراقي اي بحدود (٥٢,٥) ترليون دينار عراقي بين السعيرين السابق واللاحق وهذه الزيادة في الايرادات العامة مكنت الحكومة من تحقيق فائض في ميزانيتها اذ بلغت الايرادات العامة للحكومة في عام ٢٠٢١ (١٠٩٠٨١) مليار دينار في حين ان الانفاق العام (١٠٢٨٤٩) مليار دينار، اي ان الفائض المتحقق في الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢١ قد وصل الى حدود (٦) ترليون دينار عراقي .

وتبين من خلال البيانات المذكورة ان الهدف الاساسي للحكومة العراقية في تخفيض سعر صرف الدينار العراقي كان ينصب في زيادة ايراداتها من النفط الخام بالدينار العراقي لتغطية حجم الانفاق المتزايد وخصوصاً في الرواتب فضلاً عن المصاريف التشغيلية الاخرى وليس كما ادعت الحكومة في ورقتها البيضاء بانها تسعى الى تقليل الاستيراد وزيادة قدرة الدولة التصديرية وهو لم يحقق عملياً اذ ان اغلب الاستيرادات ضرورية وهوما لم تستطع الحكومة ايقاف استيرادات او تقليص الطلب على السلع المستوردة مما ترتب عليه بقاء الاستيرادات بحجم وقيم مقاربة

للسنوات السابقة وقد اشرنا الى ذلك في نافذة بيع العملة اذ استمر بيع العملة الاجنبية في عام ٢٠٢١ في بعض الاشهر بأرقام اعلى من سابقتها في السنوات السابقة . وقد ازداد مقدار الصرف الذي لحق بالمواطن بشكل عام لأنه قام بدفع مبالغ اعلى من دخله للحفاظ على مستواه المعاشي السابق او انه اضطر الى تقليص عدد من السلع الضرورية التي يحتاجها مما ادى الى انخفاض دخله الحقيقي وقد تأثر بهذا الانخفاض في سعر الصرف بالدرجة الاساس ذوي الدخل المحدود او الدخل المنخفض في الوقت الذي فقدت فيه الطبقة المتوسطة بحبوحة العيش التي حصلت عليها بعد عملية التغير السياسي في عام ٢٠٠٣ ولذلك فان اثر تخفيض سعر الصرف كان سلبيا على المواطن الاعتيادي لتأثير في سلة السلع والخدمات التي يحصل عليها .

اما بخصوص الصادرات فان تخفيض سعر الصرف لم تكن آثاره واضحة اذ ان الصادرات العراقية اغلبها صادرات نفطية وبنسبة ٩٩% وان اسعار النفط الخام تحدد في السوق العالمية ولا اثر للسياسة النقدية المحلية هنا من خلال سعر الصرف في اسعار النفط وكمياته وانما تتحدد حصة العراق من صادراتها النفطية على وفق الاسس الموضوعية في منظمة الدول المصدرة اوبك وحاليا (اوبك+) ولذلك فان الصادرات المستفيدة وهي الصادرات النفطية ذات اهمية في الصادرات العراقية لان الاقتصاد العراقي يفتقر الى التنوع في هيكله الانتاجي ومن ثم قدرته في تنويع صادراته وزيادة قدرتها التنافسية في السوق الدولية . واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار القرار الذي اتخذته الحكومة برفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في عام ٢٠٢٣ لتؤكد لنا ان قرار الحكومة السابق في عام ٢٠٢٠ كان قراراً غير مدروس بل انه مرتجل وكان الغرض الاساس فيه معالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة من خلال زيادة الايرادات النفطية بالدينار العراقي لمواجهة العجز وهذا ما تحقق لها خصوصا ان اسعار النفط اتجهت نحو الارتفاع بعد الحرب الروسية الاوكرانية في عام ٢٠٢٢ . اما الآثار الاقتصادية التي كانت تروج لها الورقة

البیضاء التي يمكن ان تحقق في الاجل الطویل فان السعر الذي حدد لم یستمر لمدة طويلة هذا ویبین لنا الاثر من جهة ومن جهة اخرى لو كان صحيحا لتمسكت به الحكومة الحالية ودافعت عنه لتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة .

الاستنتاجات:-

- ١- تؤثر التغيرات الرسمية لسعر صرف الدينار العراقي تأثير واضحاً في حصلة الإيرادات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة مقومة بالدينار العراقي اذ تزداد هذه الإيرادات عند انخفاض سعر الصرف وتتحقق في حالة ارتفاع سعر الصرف .
- ٢- تتحدد قدرة الحكومة العراقية في الانفاق الحكومي بحصيلتها من احد مصادر إيراداتها العامة المتمثلة بالنفط الخام بوصفة المورد الريعي الایم الذي تملكه الحكومة العراقية والذي يشكل النسبة الاكبر من الإيرادات العامة للحكومة .
- ٣- ان الاستقرار في سعر الصرف الدينار يجعل الاقتصاد العراقي اكثر استقراراً في رسم السياسة المالية العامة للدولة.
- ٤- ان التغيرات التي اخذتها الحكومة في سعر الصرف لا تتم عن دراسة معمقة وواعية لهذه التغيرات وانما جرى اتخاذها لغرض تحقيق اهداف انية تتعلق بحاجة الدولة للإيرادات النفطية المقومة بالدولار الامريكي لغرض توظيفه في معالجة العجز في الموازنة العامة .

التوصيات :-

١- ينبغي ان يكون استخدام سعر الصرف بوصفة اداة نقدية استخداماً صحيحاً يتلاءم مع وضع سياسة اقتصادية مستقرة اذ ان التغيرات الرسمية لسعر الصرف تولد حالات من عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي .

٢- يجب على الحكومة العراقية تعيين ادواتها المالية في الحصول على الايرادات العامة من الموارد الاخرى غير المورد النفطي مما يجعل السياسة المالية اكثر استقراراً .

٣- ينبغي ان تكون قرارات التغير في سعر الصرف مبنية على دراسات معمقة ومدرسة بشكل جيد من اجل تفادي ارتدادها على الاقتصاد العراقي وجعلها تسير باتجاه سياسة اقتصادية مستقرة .

المصادر :

اولاً: المصادر العربية

١- البعاج ، طاهر جاسب مكي ، ٢٠١٩ ، تسوية المدفوعات الدولية وانظمة الدفع

الالكترونية في ظل النظام النقدي الدولي مع الاشارة الى الاقتصاد العراقي للمدة

٢٠٠٦-٢٠١٦ ، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة

٢- الساعدي ، عبد ، وآخرون ، ٢٠١١ ، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض

المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة ،

مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٦٤ ، العدد ٧

٣- العاني ، محي ، وآخرون ، ٢٠١٩ ، تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية

وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق ، رسالة ماجستير ،

كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد

٤- العجوزة ، ايمان علي محفوظ ، ٢٠٢١ ، الاثار التوزيعية لتحرير سعر الصرف في الاقتصاد المصرفي خلال فترة (١٩٩٥-٢٠١٨) ، المجلة للإدارة ،المجلد ٤٣

٥- الغالبي، عبد الحسين جليل ،مطوق، ليلي بديوي ، صدمات اسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع اسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري (دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول) ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد ١٩

٦- الياسري ،احمد فالح عبد الرحيم ،٢٠٢٢، دور ادوات الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٣ دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة

٧- بوديوة ، بوزرامة ، امينة ، جيلاني،٢٠٢٠، اثر المتغيرات النقدية على رسملة البورصة المصرية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨) ، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، الجزائر

٨- دادان ، عبد الوهاب ، رشيدة ، زاوية ، ٢٠١٦ ، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٣) المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد ٣

٩- دانيالز ، جوزيف ، فانهوز و دافيد ، ٢٠١٢ ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، ترجمة محمود حسن حسني ، الرياض ، دار المريخ للنشر

١٠- حسن ، باسم عبد الهادي ،٢٠٢٠، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص ، الاردن ،النشر فريد ريش ابريت

- ١١- عكاوي ، سلمان ، محمود ، زهير حامد ، ٢٠١٤، دور مزاد العملة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة السابعة والثلاثون ، العدد ١٠١
- ١٢- علي ، احمد ابريهي ، ٢٠١٥، الطلب على العملة الاجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف
- ١٣- عوض ، ايمان احمد ، مهدي ، حنان خضاري ، ٢٠٢١ ، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيط حجم الصادرات دراسة على الاقتصاد المصري ، مجلة البحوث المالية ، المجلد ٢٢، العدد الاول
- ١٤- محمد ، زينب احمد ، ٢٠١٤، الأزمة المالية العالمية واثرها على تمويل الموازنة العامة ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد
- ١٥- محمود ، حميدات ، ٢٠٠٠، مدخل للتحليل النقدي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية
- ١٦- مختاري ، فتيحة ، ٢٠١٨ ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري واليات علاجها ، مجلة العلوم الادارية والمالية ، المجلد ٢ ، العدد ١
- ١٧- مرغيت ، عبد الحميد ، ٢٠١٩ ، النقود والتمويل الدولي ، المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث والدراسات
- ١٨- هالوود ، سي بول ، ماكدونالد ، رونالد ، النقود والتمويل الدولي ، تعريب محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
- ١٩- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ٢٠٠٤. بغداد: البنك المركزي العراقي
- ٢٠- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ٢٠١٥. بغداد: البنك المركزي العراقي

٢١- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، ٢٠٢٠. بغداد: البنك المركزي العراقي

ثانيا : المصادر الاجنبية

1-Bertrand NEZEYS,les Politques de competitivite
ed.1993,Economica, Paris